



مجموعة  
ابن حميد للمحاماة  
والإستشارات القانونية

ما يجب عليك معرفته عن ..

# صياغة العقود

إعداد

المحامي والمستشار القانوني  
الأستاذ / فايز بن حميد

ماجستير في القانون التجاري الدولي و الأعمال  
من جامعة إيست أنجlia - بريطانيا

[info@ibnhameedlaw.com](mailto:info@ibnhameedlaw.com)

بما أن **التعاقدات** هي الأساس الذي يُبنى عليه أعمال المنشآت التجارية والحاجة إليها ماسة لضبط المعاملات و تحديد الإلتزامات و لما يترتب عليها من حقوق و واجبات ، لذا فمن المهم أن يتم مراعاة العناصر الآتية ..

#### أولاً

تتكون العقود من عدد من العناصر الرئيسية الواجب توافرها في العقود وهي ( بيانات أطراف التعاقد ، تحديد الباعث على التعاقد ، تحديد إلتزامات و حقوق أطراف التعاقد ، تحديد نطاق العقد و قيمته و زمن التنفيذ و السداد ، تحديد حالات إنهاء العقد ، تحديد عناوين المراسلة ، تحديد جهة التقاضي ) .

#### ثانياً

يتم تحديد جهة التقاضي وفقاً لحجم المشروع و قيمته و مكان التنفيذ و جنسية الأطراف و يمكن إضافة شرط التحكيم في التعاقدات الكبيرة ذات التعقيدات الفنية أو التي لها طبيعة خاصة تتطلب تعيين هيئة تحكيم من ذوي الإختصاص لضمان دقة و سرعة الفصل في الدعوى .

#### ثالثاً

يتم تحديد عناوين المراسلة بعد التحقق من صحتها و فعاليتها مع ضرورة إضافة ( الجوال - البريد الإلكتروني - العنوان الوطني ) ، وإن كان هناك حاجة للتعاقد من الباطن أو حال الحاجة لأي استثناءات أو إعفاءات فيتم بيان آلية ذلك .

#### رابعاً

يتم التحقق من صفة من يوقع على العقد و صلاحيته للتوقيع ، وفي حال وجود سند لأمر تابع للعقد فيتم التحقق من صفة موقعه و مطابقة توقيعه و كذلك الحال فيما يخص الكفيل الغارم دون إغفال أي من بيانات السند لأمر الجوهريّة

#### خامساً

يتم إضافة بند يتضمن حق أي من الطرفين في إلغاء العقد و التحلل مما فيه من إلتزامات مع الحق بالتعويض وذلك في حال إخلال الطرف الآخر بأي من الإلتزامات الجوهريّة بعد وضع مدة كافية لإمهال الطرف المخل

#### سادساً

يتم تحديد المبالغ المالية رقماً و كتابة مع ضبط أجال السداد و الكميات ، وفي حال عدم التحقق من الكميات يتم وضع معيار للمقايسة مع النص في العقد على اللجوء لهذا المعيار بغرض تحديد المبالغ بشكل نهائي بعد التنفيذ

#### سابعاً

في حال اعتماد العقد على تراخيص حكومية فيتم النص على ذلك بشكل واضح مع تعليق تنفيذ الإلتزامات على الحصول على هذه التراخيص و آلية الرقابة على ذلك واقتراح الطول و البدائل للعقبات إن وجدت



#### ثامناً

ضرورة توصيف العقد بشكل سليم وفق الأسس الشرعية و النظامية و ذلك في بنود ( التمهيدي - نطاق العقد ) و ذلك لبيان ما اتجهت إليه إرادة المتعاقدين منعاً للتأخير في تحديد جهة التقاضي حال النزاع

#### تاسعاً

في غير الحالات التي يكون فيها التعاقد متعلقاً بذات المتعاقد فيتم النص على استمرارية العقد في حال وفاة أي من طرفي العقد أو انتقال الملكية و آلية انتقال التعاقد للورثة أو المالك الجديد و ضوابط ذلك

#### عاشراً

ينبغي صياغة العقد بشكل جيد ومراجعتة قبل توقيعه و مراعاة عدم وجود تعارض بين بنود العقد و لو كان ظاهرياً و في حال إهمال أي من البيانات الجوهرية في التعاقد فإن ذلك مدخل للطرف المخلل للطعن في العقد أو في ضياع حقوق الطرف الآخر حال النزاع أو في حال اللجوء لجهات التقاضي